

جدلية مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

دراسة تحليلية حول الآثار المحتملة عن الانضمام

د. براهيم بن حراث حياة

الباحثة: بوخاري أمينة

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-

ملخص:

يستوجب التطور المستمر للمناخ الاقتصادي الدولي على الدول النامية عامة والجزائر خاصة مسيرة التطورات والاندماج في الاقتصاد العالمي، وعليه سارعت الجزائر إلى القيام بجملة من الإصلاحات الضخمة لإدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي وذلك بعد قناعتها بأن الانضمام سيتيح لها فرصاً أفضل في انعاش الاقتصاد الوطني وتطويره.

ومن خلال هذه الدراسة التحليلية سيتم التطرق إلى مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وأهم الشروط التي تم إملأؤها على الجزائر بما يتناسب مع أهداف وقواعد المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى رصد أهم الآثار المحتملة لمشروع انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة.

الكلمات المفتاحية: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات- المنظمة العالمية للتجارة- شروط انضمام الجزائر - الآثار المحتملة لانضمام الجزائر.

Résumé:

The continued development of the international economic climate requires the developing countries in general and Algeria in particular to keep abreast of developments and integration into the world economy.

Algeria has therefore embarked on a number of major reforms of accession the national economy into the global economy, believing that accession will give it better opportunities to revive and develop the national economy.

Through this analytical study, the path of accession of Algeria to the World Trade Organization and the most important conditions that have been imposed on Algeria in line with the objectives and

rules of the World Trade Organization, in addition to monitoring the most important implications of Algeria's accession project to this organization.

Keywords: General Agreement on Tariffs and Trade GATT - World Trade Organization - Algeria's conditions of accession - Potential implications of Algeria's accession.

مقدمة:

يعتبر انشاء المنظمة العالمية للتجارة من أهم أحداث العقد الاخير من القرن العشرين و عصر ما بعد الحرب الباردة وتأتي أهمية هذه المنظمة باعتبارها تشكل آلية من آليات العولمة التي لها أهميتها لإدارة و تنظيم النظام التجاري العالمي وعولمة الاقتصاد الى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتسيير العالم ماليا و تنمويا و تجاريا، وفق أسس اقتصاد السوق الرأسمالية التي عمت العالم. وفي اطار اقتصاد السوق و العولمة سعت الجزائر الى مواكبة و مسيرة النظام الدولي الجديد من خلال مشروع انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة و يظهر ذلك من خلال المفاوضات التي مرت بها الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة و الاصلاحات التي مست عدة قطاعات بغية منها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

اشكالية الدراسة:

في ظل رغبة الجزائر في الانفتاح على السوق الخارجي و حتمية أقلمة اقتصادها مع مبادئ و شروط الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، فإلى أي مدى سيكون مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة في صالح اقتصادها الوطني؟

فرضية الدراسة:

لمعالجة اشكالية البحث تم الاعتماد على الفرضية التالية:

تتمحور آثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على مدى التغير الجذري في المنظومة الاقتصادية للجزائر.

أهداف الدراسة: انطلاقا مما سبق سيكون هدف الدراسة معرفة مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة وأثارها المحتملة على الاقتصاد الجزائري.

هدفنا من هذا البحث هو تسليط الضوء على النقاط التالية:

- الخلفية التاريخية لقيام المنظمة العالمية للتجارة.

- دوافع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و مراحل المفاوضات التي مرت بها.

- رصد الآثار المحتملة لمشروع الانضمام.
منهج الدراسة:

من أجل الاحاطة بالموضوع فقد تم اعتماد المنهج الوصفي من خلال تناول مختلف المفاهيم، و معرفة دوافع ومسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الموضوع الى ثلاث محاور:

المحور الأول: من الجات الى المنظمة العالمية للتجارة.

المحور الثاني: مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

المحور الثالث: الآثار المحتملة لمشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

المحور الأول : من الجات الى المنظمة العالمية للتجارة

جاءت فكرة انشاء المنظمة العالمية للتجارة في 1947 والصادرة عن ميثاق هافانا، الا أن هذه المبادرة لم تلق استحسانا ولا تأييدا من طرف الدول الصناعية، لتحل محلها في 30 أكتوبر 1947 الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة باسم الجات والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 1948.

1- الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات:

1-1 نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة الجات: في مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 عملت الدول الصناعية الكبرى على إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية بعد الحرب 'العالمية الثانية من أجل ايجاد اطار تنظيمي تعالج فيه كل المشاكل التي خلفتها الحرب في مجال النقد والاستثمار والتجارة، في سنة 1948 تم التوقيع على الميثاق من طرف 53 دولة من بين 56 دولة شاركت في المؤتمر، و من أهم مبادئ تلك التي تنص على انشاء المنظمة العالمية للتجارة.

2-1- تعريف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة¹:

تعرف هذه الاتفاقية بـ GATT وهي معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوق والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها، والتي تعرف اصطلاحاً بالأطراف المتعاقدة بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية السلعية، منطلقاً من المبادئ التي سنتها النظريات الكلاسيكية وفي إطار القواعد المنبثقة عن حرية التجارة الخارجية ومن منطلق أن التجارة الدولية هي محرك النمو.

3-1- جولات الجات: تلخصت جولات الجات في ثمانية محطات يمكن تلخيصها فيما يلي:

جدول رقم 01: جولات التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

العام	الاتفاقية	الموضوعات المطروحة	البلدان المشاركة
1947	جنيف	تخفيض التعريفات الجمركية	23
1949	انسي-فرنسا	تخفيض التعريفات الجمركية	13
1951	توركاى- انكلترا	تخفيض التعريفات الجمركية	38
1956	جنيف	تخفيض التعريفات الجمركية	26
1961-1960	جنيف جولة ديلون	تخفيض التعريفات الجمركية و تنسيق اتفاق التعريفات مع الاتحاد الأوروبي	26
1967-1964	جنيف جولة كنيدي	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	62
1979-1973	جنيف جولة طوكيو	تعريفات و اجراءات غير حكومية في اطار العلاقات التجارية	102
1994-1986	جنيف جولة اورغواي	تعريفات و اجراءات غير حكومية، القواعد، الخدمات، الملكية الفكرية، تسوية المنازعات، المنسوجات، الزراعة ، انشاء منظمة التجارة العالمية.	123

بن عمر الأخضر، أثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول¹ العربية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006- 2007، ص 13.

المصدر: مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2002، ص 06.
ان الظروف التي أدت الى بروز اتفاقية الجات تشبه الى حد ما تلك الظروف التي أدت الى نشأة المنظمة العالمية للتجارة.

2- نشأة المنظمة العالمية للتجارة:

من أبرز النتائج الرئيسية لجولة الأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي عقدت للفترة من 1986-1993 هو اعتماد الدول المشاركة فيها الاتفاقات والقرارات التي أسفرت عنها جولة اوروغواي في اجتماعها المنعقد في أبريل 1994 في مراكش/المغرب انشاء المنظمة العالمية للتجارة التي دخلت حيز التطبيق عام 1995 بعد مصادقة 77 دولة على اعلان اوروغواي مع 22 اتفاقية دولية اضافة الى 7 تفاهمات ضمن اطار المنظمة العالمية للتجارة التي تتولى ادارة النظام التجاري في العالم باعتبارها المرجعية الوحيدة التي تحكم قواعد و اجراءات تحرير التجارة الدولية.

لقد تم التوصل الى انشاء المنظمة العالمية للتجارة بالتراضي وليس عن طريق التصويت الديمقراطي والذي تشكل فيه الدول النامية الغالبة التي ستكون ملزمة بموجب اتفاق مراكش بتنفيذ الاتفاقيات والتفاهمات والبروتوكولات والقرارات الوزارية الصادرة عن المنظمة وتعتبر المنظمة العالمية للتجارة المظلة المؤسسية المسؤولة عن مراقبة وتنفيذ تلك الاتفاقيات بعد التوقيع عليها اثر الانضمام*.

2-1- تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

- **من المنظور القانوني:** تمثل الاطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها اتفاقية اورغواي.
- **من المنظور الاقتصادي:** تعرف بأنها منظمة دولية تعمل على تحرير التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والاشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، بيئية وحماية الملكية الفكرية.

هناك اتفاقيتين غير الزامية وهما اتفاقية المشتريات الحكومية واتفاقية التجارة في الطائرات المدنية*
أما اتفاقية اللحوم والألبان فقد ألغيت.
بن عمر الأخضر، أثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول¹
العربية، مرجع سابق، ص 20.

يعتبر انشاء المنظمة العالمية للتجارة من أهم أحداث القرن العشرين باعتبارها المنظمة الدولية الوحيدة التي تعمل على تحرير التجارة الدولية.

2-2 مبادئ المنظمة العالمية للتجارة: تتمثل أهم مبادئ المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

● **الدولة الأكثر رعاية:** تقتضي المادة الأولى من الاتفاقية على هذا المبدأ العام الذي يعني يجب أن يقوم على أساس عدم التمييز بالمعاملة وأن يلتزم بموجبه البلد العضو بمنح بقية الدول المتعاقدة نفس المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالرسوم وحقوق الاستيراد والتصدير التي يمنحها لأية دولة أخرى من دول الاتفاقية دون تمييز، فمثلا عندما تفتح دولة متعاقدة سوقها لمنتج وارد من دولة أخرى متعاقدة أو غير متعاقدة فإن سوق المنتج يعتبر مفتوحا في ذات الوقت من دون شروط أمام كل الدول المتعاقدة الأخرى¹. وللمبدأ استثناءات للدول النامية نصت عليها الاتفاقية كما يلي:

- منح الدول النامية بعض الافضليات والمزايا لصناعاتها الوليدة لمساعدتها في الدخول الى أسواق الدول الصناعية المتقدمة حتى تقوى على المنافسة العالمية.

- في حال وجود اتفاقية تجارية اقليمية كالاتحاد الجمركي الاقليمي أو عند دخول الدولة في منطقة التبادل الحر مع مجموع من الدول يكون شرط العضوية فيها الغاء الحواجز الجمركية. وفي مثل هذه الحالات يتم استثناء الدولة العضو في اتفاقية الجات من منح الاعفاءات والميزات التي التزمت بمنحها دول الاتحاد الجمركي الاقليمي او منطقة التبادل الحر للدول الاعضاء في الجات وفق مبدأ الدولة أكثر رعاية.

● **مبدأ المعاملة الوطنية:** نصت المادة الثالثة من الاتفاقية الى عدم اللجوء الى القيود غير التعريفية (الضرائب أو الرسوم أو القوانين والقرارات والاجراءات التنظيمية الأخرى). لحماية المنتج المحلي والتميز ضد المنتج المستورد فالدول المتعاقدة في الجات لا تفرض أية شروط تمييزية لصالح المنتج المحلي على حساب المنتج الأجنبي². فمثلا منح

ابراهيم العيسوي، الجات و أخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية،¹

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2001، ص 23.

ابراهيم العيسوي، الجات و أخواتها، مرجع سابق، ص 24.²

الدول المتعاقدة تقديم اعانة للمنتج المحلي لتفضيل استخدامه على المنتج المثل المستورد أو فرض رسوم على المنتج المستورد تفوق ما يفرض على المنتج المحلي المثل*.

● مبدأ عدم التمييز: نصت المادة الأولى من الاتفاقية بانه لا يجوز لأي طرف متعاقد في الجات أن يستخدم التعريف الجمركية أو أي قيد اخر بطريقة تمييزية بين الأطراف المتعاقدة في الجات التي تعامل معها تجاريا، بمعنى أن تعامل الدول المتعاقدة في الجات بنفس الطريقة دون تمييز فيما يتعلق باستيراد سلعة معينة. بحيث يتساوى كل الأعضاء في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية ومن ثم اذا منحت دولة ما ميزة تجارية فان هذا الاجراء سوف يكون سائر المفعول به تلقائيا على جميع الدول الأعضاء وهذا يعني المساواة في المعاملات التجارية بين جميع الدول الأعضاء.¹

● مبدأ استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية: ينص هذا المبدأ على أن حماية الإنتاج الوطني يجب أن تتم عن طريق التعريف الجمركية دون غيرها من الإجراءات الحمائية الأخرى وتلتزم كل دولة متعاقدة بتجميد الرسوم الجمركية التي تفرضها وعدم تجاوزها لسقف محدد يتم التفاوض حوله مع بقية الدول المتعاقدة، ويمكن لأي دولة متعاقدة رفع تعريفاتها الجمركية لبعض السلع المستوردة عن طريق تقديم تنازلات جمركية مقابلة لسلع أخرى مستوردة، وتتضمن اتفاقية الجات بالمقابل نصوصا لمحاربة سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الشركات، كما أعطت الحق للدول بفرض رسوم تعويضية على مستورداتها من السلع التي تتمتع "بدعم" من قبل السلطات في البلدان المصدرة.²

● حظر الإجراءات التقييدية الكمية: يعتبر حظر استخدام الإجراءات التقييدية الكمية على المستوردات واحدا من النصوص الأساسية لاتفاقية الجات إلا

ان هذا المبدأ يساعد من الناحية النظرية على مساواة بين البضائع في المعاملة الا انه في المدى القصير* يؤثر على الدول النامية لان السلع المنتجة فيها لا يمكنها ان تتساوى في المعاملة مع نفس السلع المنتجة في الدول المتقدمة و ذلك بسبب تباين التكنولوجيا و بالتالي فان منتجات الدول المتقدمة تكون باقل تكلفة و ذلك بسبب الوسائل و التقنيات المتطورة و بمواصفات أفضل مما يؤدي الى شراء المنتجات المستوردة في السوق و تبقى المنتجات الوطنية المماثلة كاسدة لعدم قدرتها على المنافسة.

عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، من أوجواي لسياتل وحتى¹

الدوحة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 18-19.

ابراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، مرجع سابق، ص 16-17.²

أن هناك استثناء لهذا الحظر (المادة 12) يتيح للدول التي تعاني من مشاكل في ميزان مدفوعاتها اللجوء إلى مثل هذه الإجراءات التقييدية الكمية، كما أن المادة (18) نصت بالنسبة للدول النامية على أنه قد يتوجب عليها تطبيق إجراءات تقييدية كمية، إما لوقف النزيف الكبير في احتياطاتها من الاحتياط الأجنبي الذي يسببه تمويل الطلب على المستوردات الناجم عن عملية التنمية، أو لحماية صناعتها الوطنية الناشئة، شريطة ألا يكون هنالك معاملة تمييزية في تطبيق هذه الإجراءات.

● **محاربة سياسة الإغراق*:** تلزم المادة (6) من اتفاقية الجات 1947 الأطراف المتعاقدة في الجات بعدم تصدير منتجاتهم بأسعار أقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلادهم، إذا كان من شأن ذلك إيقاع ضرر جسيم بمصالح المنتجين المحليين في الدولة المتعاقدة المستوردة، أو التهديد بوقوع مثل هذا الضرر. و تخول الاتفاقية (في المادة نفسها) الطرف المتعاقد فرض رسم تعويضي* لإلغاء أثر الإغراق أو منع حدوثه أصلا من جانب أية دولة أخرى¹.

● **مبدأ الشفافية:** يقضي هذا المبدأ بتعهد الدول الأعضاء بنشر المعلومات اللازمة حول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات الشائعة التي قد تعرقل تجارة الخدمات والسلع.

وهناك استثناءات على هذه المبادئ تأخذ في الحسبان واقع الاقتصاد العالمي والفروقات بين الدول التي تعيق التطبيق الدقيق لمبادئ المعاملة بالمثل² ان خلفية مبادئ المنظمة العالمية للتجارة هي تعبير حقيقي على المصالح التجارية للدول الصناعية المتقدمة و الهيمنة على الدول النامية.

يقصد بالإغراق بيع السلعة في سوق التصدير بسعر أقل من السعر الذي تباع به في البلد الذي* ينتجها و غالبا ما يتم اتباع هذا الأسلوب للتغلب على المنافسة في السوق الدولية.

و يكون يعادل الفرق بين السعر الذي تباع به السلع في سوق التصدير و السعر الذي تباع به في* موطن انتاجها مع اضافة التكاليف الاخرى المرافقة لعملية التصدير من رسوم و نقل و تأمين و غيرها لإلغاء أثر الاغراق و منع حدوثه من طرف أية دولة أخرى.

إبراهيم العيسوي: الجات و أخواتها، مرجع سابق ، ص 23-24¹

إبراهيم العيسوي: الجات و أخواتها، مرجع سابق ، ص 22²

2-3- أهداف المنظمة وقواعدها:¹ للمنظمة العالمية للتجارة عدة أهداف وقواعد

تمثلت فيما يلي:

- **الأهداف:** تهدف المنظمة العالمية للتجارة بصورة عامة الى تحرير التجارة العالمية اعتمادا على المبادئ الأساسية لاتفاقية الجات 1947 وتتطابق أهدافها مع أهداف الجات التي أصبحت جزء منها وقد تم توسيع الأهداف لمنح المنظمة صلاحية تنظيم تجارة الخدمات الى جانب تجارة السلع، كما أن الأهداف توضح بأنه من اجل دفع التنمية الاقتصادية من خلال توسيع التجارة لابد من الاهتمام بحماية التنمية و الحفاظ عليها. وقد أضيف هدف جديد الى الأهداف العامة للمنظمة والذي ينص على بذل الجهود الايجابية لتأمين حصول البلدان النامية وخاصة الاقل نموا على نصيب أكبر في نمو التجارة العالمية يتماشى واحتياجات تنميتها الاقتصادية.

وتعمل المنظمة لتحقيق اهدافها على تنظيم المفاوضات واتخاذ الاجراءات ووضع الترتيبات اللازمة بشأن الاتفاقيات التجارية القائمة وعقد اتفاقيات جديدة اذا لزم الأمر.

- **القواعد الجديدة للمنظمة** اتبعت المنظمة العالمية للتجارة ذات القواعد التجارية التي اقترتها الجات 1947 للسلع والخدمات عند فرض الضرائب غير المباشرة و من أهم القواعد هي:

- عدم التمييز في تطبيق السياسات التجارية؛
- اعتماد قواعد المعاملة بالمثل؛
- المعاملة الوطنية للسلع المستوردة، عدم استخدام القيود الكمية وأية قيود أخرى تخص الاستيراد وغيرها؛
- إيقاف تقديم الدعم والاعانات الحكومية للمصدرين، عدم اتباع سياسة الاغراق؛
- اعتماد ثمن السعر الجمركي للبضائع القائمة المقدمة من المستورد؛

هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد¹ العربي، دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن 2009، ص 391.

- قيام الدول الأعضاء بوضع الترتيبات والبرامج الواضحة لضبط الجودة والغاء الاجراءات التي تتقاطع مع القواعد العالمية والمواصفات الدولية للسلامة الصحية، والتي يمكن أن تعتبر بمثابة قيود تعيق تحرير تجارة السلع الغذائية.

أما قواعد المعاملات التجارية على الخدمات فإنها تستند على مبدأ المعاملة الوطنية ، وفتح السوق المحلية في قطاعات تحددها الدول الأعضاء وقد تمت اتفاقية تجارة الخدمات على ستة أنواع من القيود المسموح بها بحصر مجالات فتح السوق المحلية للموردين الاجانب للخدمات و القيود هي: تحديد عدد موردي الخدمات الاجانب، تحديد قيمة المعاملات في الخدمات الواردة، الزام مورد الخدمات الاجنبي بالتواجد في السوق المحلية، الزام مورد الخدمات الاجنبي بإنتاج كميات وقيم محددة من الخدمات في الدول المستقبلية، تقييد عدد منتسبي الشركات الاجنبية الموردة للخدمات، مشاركة رأس المال الاجنبي بنسبة معينة في مشروعات الخدمات الوطنية، أما اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فقد فرضت على كل الأعضاء توفير الحماية الكافية لحقوق الملكية والتكنولوجيا وتوفير الاجراءات القضائية لرصد مخالفاتها واللجوء الى تسوية النزاعات الدولية من خلال المنظمة العالمية للتجارة.

ان الهدف الرئيسي للمنظمة العالمية للتجارة هو اجراء تخفيضات مستمرة في الرسوم الجمركية و الغائها عن بعض السلع بغية في تشجيع نمو التجارة الدولية.

2-4- اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة:

مرت جولة الاورجواي بجملة من المفاوضات اسفرت عن العديد من الاتفاقيات أهمها ما يلي:

أ- اتفاقية الزراعة: ¹ هدفها الاساسي هو تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية عن طريق الاجراءات التالية:

بن عمر الأخضر، أثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول ¹ العربية، مرجع سابق، ص 46.

الجدول رقم 02 : النسب المئوية المحددة لخفض مستوى التعريف والدعم

الدول المتقدمة: 6 سنوات تبدأ من عام 2000-1995	الدول النامية: 10 سنوات تبدأ من عام 2004-1995	البيان	
36%	24%	نسبة الخفض لكل المنتجات الزراعية	التعريفات
15%	10%	الحد الأدنى للخفض لكل منتج	
20%	13%	اجمالي تخفيض الدعم الكلي للدولة لكل قطاع سنة الأساس 1988-1986	الدعم المحلي
36%	24%	قيمة الدعم	دعم التصدير
21%	14%	حجم الدعم	

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، تحديات و فرص النظام التجاري العالمي: الزراعة، نيويورك، 2003، ص 04.

● نصت الاتفاقية على التزام الدول الأعضاء بتحويل القيود الكمية الى تعريفات جمركية ذات أثر حمائي معادل. أي تحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية الى قيود سعرية.

● تخفيض كل التعريفات الجمركية خلال فترة معينة و مراعاة الظروف الخاصة للدول النامية التي لا تستطيع فتح أسواقها بنفس الدرجة أو سرعة الدول المتقدمة ، و تلتزم الدول بتخفيض تعريفاتها الجمركية على الواردات الزراعية بنسبة 36% خلال 06 سنوات أما الدول النامية فان نسبة التخفيض 24% فقط و يتم ذلك خلال 10 سنوات.

● تخفيض الدعم التي تمنحه الحكومات للإنتاج الزراعي ويتم تخفيضه بمقدار 20% خلال 06 سنوات في حالة الدول المتقدمة، و بمقدار 13% خلال 10 سنوات للدول النامية.

● تخفيض دعم الصادرات من السلع الزراعية بنسبة 36% من الدعم الذي كان مطبقا خلال الفترة 1990-1986 وتخفيض حجم الصادرات المدعومة بمقدار 21% بالنسبة للدول المتقدمة أما الدول النامية فالتخفيض يكون معادلا لتلثي التخفيض الذي التزمت به الدول المتقدمة على أن ينفذ خلال 10 سنوات.

ب- اتفاقية تجارة المنسوجات والملابس: هدفها الأساسي إنهاء نظام الحصص، ويكون إنهاؤها بصورة تدريجية ضمن فترة انتقالية مدتها 10 سنوات تبدأ من سنة 1995 وتنتهي سنة 2005 كما هو مبين في الجول التالي:

جدول رقم 03 : مراحل الالغاء التدريجي لنظام الحصص في المنسوجات.

المرحلة	التاريخ	نسبة التحرير
الأولى	1995/01/01	16%
الثانية	1998/01/01	17%
الثالثة	2002/01/01	18%
الرابعة	2005/01/01	49%

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على ما ورد في الاتفاق.

ج- اتفاقية التجارة في الخدمات¹: تدخل لأول مرة تجارة الخدمات الى جانب تجارة السلع في عملية تحرير التبادل التجاري، حيث كان موضوع تحرير تجارة الخدمات محل خلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية، فمن وجهة نظر الدول النامية ترى ان تحرير الخدمات سيؤثر سلبا على قطاع الخدمات لديها وذلك لتفوق الدول المتقدمة في هذا الجانب و لقدرتها التنافسية العالمية مقارنة بالدول النامية. وقد اشتملت الاتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري التي تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية وأهمها: الخدمات المالية والمصرفية والتأمين والنقل (البري والبحري والجوي)، الخدمات الاستشارية، المهنية، المقاولات، البناء، السياحة، الاتصالات السلكية واللاسلكية (البريد والهاتف ووسائل الاتصال الصحافة والاعلام السمعي). وقد حددت الاتفاقية القواعد المناسبة لتجارة الخدمات بين الدول و المتضمن كيفية تعامل الدول مع تجارة الخدمات وازالة العوائق و فض المنازعات عند حدوث اختلاف. و تتطلب التجارة في الخدمات انتقال مقدمي الخدمة و متلقيها وأهمها تصدير الخدمات من دولة الى اخرى و تتم عبر أربعة وسائل: انتقال الخدمة عبر الحدود، انتقال العمالة، انتقال المستهلك، وحق التأسيس في البلد الآخر.

هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 409.

كما أكدت الاتفاقية على تجسيد قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف مثل: تعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و مبدأ الشفافية و زيادة مشاركة الدول النامية، اضافة الى تشجيع الاعضاء على اقامة تكتلات اقليمية لتحرير التجارة في الخدمات و خاصة بين الدول النامية.

د- اتفاقية الاستثمارات المرتبطة بالتجارة:¹ أكدت الاتفاقية بأن بعض شروط الاستثمار التي تطبقها الدول تؤدي الى تغيير و تشويه التجارة الدولية و لذلك فالاتفاقية شملت على مبدئين: الأول مبدأ المعاملة الوطنية التي نصت عليها أحكام المادة (03) من الاتفاقية والتي تمنح للمستثمرين الاجانب ذات المعاملة التي تمنح للمستثمر الوطني. أما المبدأ الثاني: مبدأ الشفافية الذي نصت عليه المادة الخامسة من الاتفاق و الذي ينص على الالتزام بالإعلان عن تزايد الاستثمارات المتصلة بالتجارة بحيث تكون معروفة من قبل الدول الأعضاء في الجات.

أما المادة 11 فقد ركزت على عدم فرض قيود كمية على الواردات وتمثلت شروطها في:

- استعمال المستثمر الأجنبي لنسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي؛
- احداث توازن بين صادرات و واردات المستثمر الأجنبي؛
- بيع نسبة معينة من الانتاج في السوق المحلي؛
- الربط بين النقد الأجنبي الذي يتاح للاستيراد و النقد الأجنبي العائد من التصدير؛

- يمنح الاتفاق الدول النامية فترة انتقالية مدتها 5 سنوات و الدول الأقل نموا مدة 7 سنوات قبل بدء تنفيذ احكامه بالنسبة لإجراءات الاستثمار المحظور استخدامها في حين يسمح للدول المتقدمة بفترة انتقالية مدتها سنتين فقط.

هـ- اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية:² شملت الاتفاقية قواعد جديدة لحماية هذه الحقوق ضمن اتفاقية انشاء المنظمة العالمية للتجارة تستهدف زيادة درجة الحماية

فرارحة ايمان، طيبي فايزة، أفاق التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، 2014-2015 ص 62.

هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولة الاقتصادية و أثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 412.

التي تتمتع بها حقوق الملكية الفكرية و زيادة مدة سريانها والزام الدول الموقعة على الاتفاقية تضمين تشريعاتها الوطنية للقواعد الجديدة للحماية وفرض العقوبات للخارجين عليها وبموجب هذا الاتفاق اشتملت اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية على: حقوق المؤلف، براءات الاختراع، المؤشرات الجغرافية (مكان الصنع، الجودة العالية للمنتج)، العلامات التجارية، التصميمات الصناعية، التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة (هي منتجات ذات وظيفة الكترونية)، المعلومات السرية غير المفصح عنها.

مرت مفاوضات الأوروغواي بعدة اتفاقيات ولتوسيع نطاق الجات تم تناول موضوعات لم يسبق طرحها من قبل تمثلت في اتفاقية التجارة في الخدمات، اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، الاتفاقية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية. بقيام المنظمة العالمية للتجارة تكامل المثلث الذي تشكلت أضلاعه من مؤسسات النظام الاقتصادي (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة) و تعتبر اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة مجرد وسيلة هيمنة و ابتزاز من طرف الدول الصناعية العظمى على الدول النامية.

المحور الثاني: مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

قامت الجزائر بعدة اصلاحات لإدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي والاستفادة من الفوائد التجارية التي يمنحها السوق الدولي. حيث كانت هذه الاصلاحات مواكبة لشروط وقواعد المنظمة العالمية للتجارة.

1- دوافع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

يعتبر انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ذات أولوية اقتصادية بعد الاصلاحات الجذرية التي مست مختلف محددات الاقتصاد الوطني التي تهدف الى الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق. ، إضافة إلى قناعة الجزائر بأن الانضمام سيتيح لها فرصا أفضل في انعاش الاقتصاد الوطني وتطويره، وهذا عن طريق تحرير التجارة الخارجية ومن بين دوافع الجزائر للانضمام للمنظمة ما يلي¹:

ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف و العراقيل، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2004/03، ص 70-71.

- **انعاش الاقتصاد الوطني:** ينتج عن تقييد حدود التعريف الجمركية والامتناع عن استعمال القيود الكمية الزيادة في حجم الواردات من الدول الاعضاء، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في الانتاج، حيث يمكن للجزائر الاستفادة من هذه الاساليب كوسيلة لتطوير وتنويع الاقتصاد الوطني.
 - **تشجيع وتحفيز الاستثمارات:** يمنح انضمام الجزائر الى المنظمة فرصة الانتفاع من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي تنعكس عليها بالإيجاب خاصة مع الانتفاع من اثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهوي والدولي، وما تمثله من وسائل ضرورية في تبادل السلع والخدمات وفي استغلال الهوامش المتاحة في الربحية ومردودية عوامل الانتاج بين التكتلات والدول.
 - **مسايرة التجارة الخارجية:** يدفع ضعف قطاع الانتاج الجزائري وعدم قدرته على منافسة المنتجات الاجنبية المستوردة الى الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة للاستفادة من المزايا التي تقدمها المنظمة، والحصول على احتياجاتها المختلفة ، وبذلك تستطيع ان تسير المستجدات الحديثة الواقعة في ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية.
 - **الانتفاع من المزايا التي تقدم للدول الاعضاء النامية بالمنظمة:** وذلك بحماية المنتج الوطني من المنافسة عن طريق الابقاء على تعريف جمركية مرتفعة وكذلك مدة التحرير قد تصل الى 10 سنوات بدلا من 06 سنوات للدول المتقدمة.
- ان نية الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي و الاستفادة من مزايا الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة كان الدافع الرئيسي وراء مشروع الانضمام.

2- شروط انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة*:

غالبا ما يشار الى هذه الشروط على أنها ثمن تذكرة دخول الدولة الى المنظمة، ووسيلة ضغط* تستعملها المنظمة على الحكومات بفرض السياسات الاقتصادية والاجتماعية و التشريعية، وبغض النظر عن العواقب المترتبة و غلبة المصالح التجارية على مستلزمات التنمية و التطور في دول العالم.

تملي المنظمة العالمية للتجارة جملة من الشروط للبلد الراغب في الانضمام اليها و نذكر من هذه الشروط ما يلي¹:

- **التعريف الجمركية:** التزام الدول الراغبة بالانضمام بتعريفات جمركية محددة في اطار الاتفاق مع المنظمة، ولا يمكن التراجع عنها الا في حالات خاصة تحددها قواعد المنظمة.

- **الخدمات:** التزام الدول الراغبة بالانضمام بجدول يتضمن اطار زمني لإزالة القيود المفروضة على نشاطات الخدمات.

- **تطبيق اتفاقات والتزامات المنظمة:** على الدول الراغبة في الانضمام توقيع بروتوكول يشمل تطبيق جميع اتفاقات المنظمة، وذلك تطبيقا لمبدأ القبول الكلي للنتائج.

- **التفاوض:** يحق للبلدان الاعضاء في المنظمة التفاوض مع الدول الراغبة في الانضمام، عن طريق تلقي هذه الاخيرة طلبات من الدول الكبرى الصناعية فيما يتعلق بقائمة السلع والخدمات المطروحة للتخفيض الجمركي، او تقديم الدول الراغبة في الانضمام جدول للسلع والخدمات المعرضة للتخفيضات الجمركية. وبالانتهاء من هذه المرحلة تتوجه الدول الى مجلس المنظمة وبحصولها على 2/3 من اصوات الاعضاء تصبح عضوا في المنظمة.

أملت المنظمة العالمية للتجارة مجموعة من الشروط على الجزائر بخصوص التعريف الجمركية و مدى تطبيق التزامات المنظمة و هذا من أجل الشروع في التفاوض مع المنظمة.

3- مراحل مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة:

عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، اثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاوض و¹ التشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 2، ص 61.

بتاريخ 05 جوان 1996 تقدمت الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بتسليم طلب الانضمام وتقديم مذكرة تبين فيها بيان السياسة التجارية، بعدها دخلت الجزائر في مفاوضات مع اعضاء المنظمة العالمية للتجارة وتلخصت هذه المفاوضات فيما يلي¹:

- جرت هذه المفاوضات سنة 1998 حيث اجابت الجزائر على 300 سؤال مطروح من قبل الهيئة الدولية، و كانت الاسئلة تتمحور حول هيكله الاقتصاد الوطني و تطوره بغية من المنظمة في التعرف اكثر على اقتصاد الجزائر.

- امتدت المفاوضات لسنة 1999* و قدمت الجزائر مدونة تتضمن مبادئ و قواعد السياسة التجارية الجزائرية، و قدمت توضيحات اكثر عن الاسئلة المطروحة لاهم الشركاء و هم اوروبا و الولايات المتحدة الامريكية .

- وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة الاورو متوسطية في 19/04/2002 بعدها اتجهت الجزائر الى مسار المفاوضات الثنائية التي استمرت 18 شهرا وذلك من خلال محاولة الجزائر التوفيق بين الالتزام بتحرير الاقتصاد الوطني من جهة و الحفاظ على المصلحة الوطنية من جهة اخرى.

- بدأت في 28/11/2003 بجنيف بوفد جزائري* حيث تمحورت المفاوضات حول تأهيل الاطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية، محادثات متعددة الاطراف حول قطاع الفلاحة، التطرق الى المستجندات المتعلقة بمنع استيراد الخمر من قبل البرلمان الجزائري.

- 25/02/2005 عقدت دورة للمفاوضات و كانت تخص مسألة الحصص، التعريفات الجمركية و مختلف المساعدات.

- و في 21/10/2005 دارت المفاوضات بين الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة لكن لم تسجل اي تطور و ذلك بسبب اصرار الدول الاعضاء على الجزائر بتقديم

عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، مرجع سابق، ص 62-63¹

انعقاد مؤتمر سيائل بالولايات الامريكية المتحدة و بدأت الجزائر بالمفاوضات الثنائية.*

تكون الوفد من 28 عضو ممثلين للقطاعات الاقتصادية الهامة بالإضافة الى الشركاء الاجتماعيين* برئاسة و زير التجارة السيد نور الدين بوكروح.

توضيحات أكثر فيما يخص الجوانب المتعلقة بالسياسة التجارية الجزائرية و بدخول سوق السلع و الخدمات.¹

• و بتاريخ 2006/06/10 قامت الجزائر بتقديم مختلف التعديلات التي ادخلت على بعض القوانين لتتماشى مع شروط و قواعد المنظمة العالمية للتجارة. و لقد شاركت أكثر من 40 دولة في نشاط فوج العمل الذي عقد 10 اجتماعات رسمية و اجتماعين غير رسميين أخرهما كان في 30 /03/ 2012 حيث تقرر احياء دورة جديدة من المفاوضات.

• انعقدت هذه الجولة في 2013/04/13 بجنيف بحسب ما أعلن عنه مصدر بوزارة التجارة الجزائرية حيث أكد وزير التجارة الجزائري أنداك مصطفى بن بادة بأن " دراسة النظام التجاري الجزائري لا يزال متواصلا في الجانب المتعلق بنظام رخص الاستيراد و العراقيل التقنية التي تواجهها التجارة و تنفيذ الاجراءات الصحية و الخاصة بالصحة النباتية و تطبيق الرسوم الداخلية و المؤسسات العمومية و عمليات الخصخصة و الاعانات و بعض الجوانب المتعلقة بحماية الملكية الفكرية التي تخص التجارة" و تمت خلال هذه الجولة دراسة حوالي 20 مشروع اتفاق التزام حول المسائل المتعلقة بهذا النظام.

• جرت هذه الجولة في 2014/03/31 بجنيف حيث سمحت بدراسة الاصلاحات التشريعية و التنظيمية ووفي هذا الصدد تلقت الجزائر 170 سؤال جديد و طلبات توضيح من طرف الدول الاعضاء.

• حددت هذه الجولة خلال الثلاثي الأول من 2015 و حسب وزير التجارة أنداك عمارة بن يونس أن هذا الاجتماع سيكون حاسما بالنظر الى كونه سيسمح للجزائر بتحديد تاريخ انضمامها للمنظم العالمية للتجارة.

مرت الجزائر بعدة مفاوضات من أجل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة فمنذ 1996 الى حد الآن لاتزال المفاوضات متواصلة حول مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

4- الصعوبات والعراقيل المواجهة لمسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:

اكرام مياشي، الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار الهومة¹ للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ص 238.

يواجه مسار مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة عدة صعوبات وعراقيل نذكر منها:

- غياب رؤية استراتيجية واضحة عن دوافع و اهداف الانضمام، و كذا عدم جدية الحكومات المتعاقبة بالنسبة لاستقرار التشريعات الخاصة بالتجارة الخارجية.¹
- غموض شروط الانضمام حيث يتم التفاوض مع اعضائها وفق المادة 12 و التي لا تحتوي على شروط و قواعد محددة، مما فتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام على اساسها بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة، و بالتالي تتحمل الدول الراغبة في الانضمام شروط و التزامات تزيد عن الالتزامات المتفق عليها و التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الاوروغواي.²
- الاستناد الكبير على المستوردات الفلاحية وعدم احداث تغيير او تطوير في البنية الصناعية وهذا لا يتماشى مع قواعد الانضمام الى المنظمة.
- عدم تطبيق الاصلاحات و التعهدات التي قدمتها الجزائر اثر سلبا على ملفها.
- صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية حيث اصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى و ان كانت الدولة الراغبة في الانضمام دولة نامية اذ يتم التفاوض مع الدول على اساس التخلي عن صفتها كدولة نامية و هذا ما حدث مع الصين و المملكة السعودية حيث رفضتا ذلك و تمسكت بصفة الدولة النامية.³
- بقاء الترسانة القانونية في الميدان التجاري متأخرة ولا تتساير مع العصرنة، حيث كثفت الجهود في السنوات الماضية على التكوين و التحسيس بأهمية الانضمام الى المنظمة و الشروع في التحرير الاقتصادي في حين اهمل الاصلاح التشريعي.⁴

فيسل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو متوسطية و الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012، ص 116.

جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012، ص 229.

عائشة العانز، الاثار المحتملة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي، مذكرة تخرج ماستر اكاديمي، جامعة، الوادي، الجزائر، 2014-2015، ص 47.

سليم سعداوي، الجزائر و منظمة التجارة العالمية، معوقات الانضمام و افاقه، دار الخلدونية، الطبعة الاولى، الجزائر، 2008، ص 78-79.

ان غموض شروط الانضمام و عدم تطبيق الجزائر للتعهدات التي قدمتها اثر سلبا و عرقل مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

قامت الجزائر بجملة من الاصلاحات مست العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة، غاية منها في دمج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي. و في هذا السياق مرت الجزائر بعدة مفاوضات من أجل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة رغم هذا لا تزال المفاوضات قائمة حتى الآن بسبب ما تواجهه الجزائر من عراقيل تعيق مسار الانضمام.

المحور الثالث: الآثار المحتملة لمشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

من المتوقع أن تكون هناك آثار سلبية و ايجابية لمشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و يمكن معرفة هذا من خلال تحليل مكانة القطاع الزراعي و الصناعي في الاقتصاد الجزائري.

1- **الآثار المحتملة على القطاع الزراعي :** يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الحساسة فقد حاولت الجزائر اصلاح هذا القطاع عن طريق ادخال عدة تعديلات على السياسة الزراعية. و لكن رغم هذا ما زالت الجزائر تعاني من التبعية الغذائية. سنحاول تحليل الآثار المحتملة على القطاع الزراعي لمشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

جدول رقم 04 : مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الاجمالي 2000-2016 .

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	الناتج الزراعي	مساهمة الزراعة في الناتج الزراعي	نصيب الفرد من الناتج الزراعي
2000	4451	8.27	114.8
2001	5334	9.74	162
2002	5236	9.22	156
2003	6589	9.70	192
2004	8032	9.41	248
2005	7902	7.66	240
2006	8805	7.50	263
2007	10105	7.50	297

323	6.6	11197	2008
363	9.2	12775	2009
379	8.4	13645	2010
439	8.2	16106	2011
489	9.0	18332	2012
550	9.3	21029	2013
562	10.3	21990	2014
482	11.7	19274	2015
456	11.6	18586	2016

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على المعطيات التالية:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2009.
- الملاحق الاحصائية التابعة لصندوق النقد العربي: 2010-2011-2012-2014-2016.

من الجدول أعلاه نلاحظ ان الناتج الزراعي سجل عام 2000 مبلغ قدر ب 4451 مليون دولار بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي قدرت ب 8.27% ليصل في السنوات الموالية ارتفاع ملحوظ حيث بلغ سنة 2009 مبلغ قدر ب 12775 مليون دولار ليواصل الارتفاع ليصل 21990 مليون دولار عام 2014 لينخفض سنة 2016 الى 18586 مليون دولار. ويعود هذا التحسن المسجل في الناتج الزراعي خلال فترة الدراسة الى برامج التمويل الموسع و سياسات الاصلاح التي طبقتها الجزائر في مجال تحرير أسعار السلع الزراعية و أسعار الصرف و ازالة الرقابة و التدخل الحكومي مما شجع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال الزراعي. وكما هو ملاحظ في الجدول فقد سجل الناتج الزراعي مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع محسوس خلال سنوات الدراسة حيث سجل نسبة قدرت ب 8.27% سنة 2000 ثم شهدت ارتفاع حتى سنة 2004 قدر ب 9.41% ثم شهد تذبذب في النسبة حيث بلغت أدناها سنة 2008 قدرت ب 6.6% و يرجع هذا الى ضالة رقعة الأراضي المزروعة بالإضافة الى النمو الكبير في قطاع الصناعة الاستخراجية و زيادة حصتها في الناتج المحلي الاجمالي. أما من سنة 2009 الى 2016 فقد شهدت نسبة المساهمة تذبذب بين ارتفاع و انخفاض حيث بلغت النسبة 11.6% سنة 2016. اما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج الزراعي فقد شهد زيادات معتبرة حيث يبقى عامل الانتاجية هو المسؤول الأول اذ أن النمو الكبير الذي يتحقق في انتاج الغذاء يأتي من خلال الارتقاء بإنتاجية وحدة المساحة من الأرض و ليس من خلال المساحة المزروعة أي

من خلال استخدام التكنولوجيا، لكن يبقى نمو الانتاج الزراعي دون الطموح المطلوب مقارنة مع المعدلات العالمية.

بعد تحليل مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الاجمالي سننتقل الى رصد واقع الميزان الزراعي الجزائري.

جدول رقم 05: تطور الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة 2008-2015.
الوحدة: مليون دولار امريكي.

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	العجز
2008	85	7879	7794
2009	124	6459	6335
2010	134	6223	6089
2011	148	6807	6659
2012	314	11245	10931
2013	399	11934	11535
2014	403	11798	11395
2015	407	11210	10803

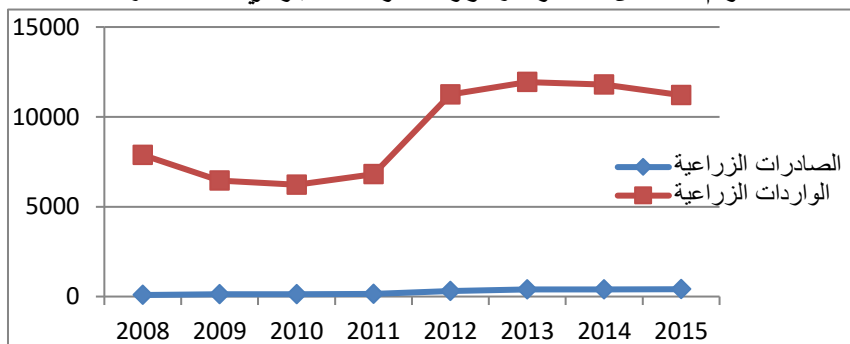
المصدر: من اعداد الباحثين بناء على المعطيات التالية:

- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة قاعدة البيانات الزراعية 2012.
- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة قاعدة البيانات الزراعية 2014.
- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة قاعدة البيانات الزراعية 2017.
- التقرير العربي الموحد ، صندوق النقد العربي، 2008-2009-2010.

نلاحظ من الجدول التالي أن الميزان الزراعي الجزائري يعاني من عجز كبير و ما زاد الطين بلة ان تواصل هذا العجز خلال السنوات الاخيرة، حيث ارتفع هذا العجز من 7794 مليون دولار عام 2008 الى 11535 مليون دولار عام 2013 ليصل الى 10803 مليار دولار عام 2015. ان مؤشرات الثروة الزراعية المتمثلة في الارض و المياه و قوة العمل تشير الى أن الهوية الاقتصادية للجزائر هي هوية زراعية، لكن المتتبع للمؤشرات الخاصة بالانتاج الزراعي الجزائري توضح تناقض بين الهوية الزراعية و مؤشرات الانتاج. فهذا القطاع عاجز عن تلبية حاجات السكان المحليين من السلع الزراعية المختلفة و كذلك غير قادر على توفير فائض مناسب للتصدير و المنافسة في الأسواق الخارجية. كما هو مبين في الجدول أن الجزائر تعتبر مستوردا صافيا للمنتوجات الزراعية حيث نرى أن

الواردات الزراعية في تزايد مستمر خلال السنوات الاخيرة من 7879 مليون دولار سنة 2008 الى 11210 مليون دولار سنة 2015. وتشكل معظم الواردات المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع من حبوب و حليب و سكر و زيوت، مقارنة مع الصادرات فهي تمثل نسب ضئيلة مقارنة مع الامكانيات الزراعية الجزائرية حيث تتمثل معظم المواد الغذائية المصدرة في التمور و الاسماك و الزيوت و الشحوم. و الشكل التالي يوضح اكثر منحى الصادرات و الواردات الزراعية الجزائرية.

الشكل رقم 1: منحى الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية خلال الفترة 2008-2015



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

1-1 الاثار السلبية للقطاع الزراعي¹

يعتبر قطاع الزراعة في الجزائر رهين الظروف المناخية، و بالتالي فان اتفاق الغاء الدعم سيزيد الطين بلة، و ستترتب عنه اثار سلبية و خيمة خاصة على المدى القصير، و يكمن حصر الاثار السلبية المتوقعة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:

- ان تخفيض الدعم الزراعي بموجب اتفاقية الزراعة لها اثرا مباشرا على الدول النامية و الجزائر واحدة منها، اذ سيؤدي انخفاض الدعم الزراعي الى ترك الاراضي الزراعية في الدول المصدرة للحبوب مما يؤدي الى انخفاض في حجم الانتاج العالمي الأمر الذي يؤدي بدوره الى التقليل في حجم الصادرات الزراعية في الأسواق العالمية و هذا ما يجعل ارتفاع في اسعار الواردات من المنتجات الزراعية. و باعتبار الجزائر واحدة من الدول المستوردة للغذاء فسيكون وقع هذا الارتفاع شديدا على الجزائر باعتبارها تعاني من عجز كبير في هذا المجال.

خزار محمد، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة ماجستير،¹ جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 152.

• ينجم عن انضمام الجزائر المرتقب منافسة غير عادلة بين المنتج المحلي الغير قادر على المنافسة و المنتج الاجنبي الذي يتمتع بالجودة و التكلفة الأقل و ذلك لان الانضمام يفتح الباب على السوق الجزائرية و تصبح محل اهتمام من المزارعين الاجانب وذلك لعدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي.¹

• من المحتمل ان يحصل تحولا لغير صالح الجزائر في التبادل التجاري بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي باعتباره الشريك الاول للجزائر في التجارة الدولية. حيث يمكن ان تحقق صادرات المواد الغذائية و بالذات للاتحاد الاوروبي انخفاض في الميزات التجارية الزراعي بحيث الصادرات تدخل الى اسواق الاتحاد الاوروبي بدون رسوم جمركية ومن ثم فان خفض او الغاء تلك الامتيازات التي كانت تحصل عليها الجزائر في تعاملها مع الاتحاد الأوروبي استنادا الى قاعدة معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

• سيحد تطبيق اتفاقية الزراعة من امكانيات نفاذ المنتجات الزراعية الجزائرية الى الأسواق الخارجية، نظرا لضعف حجم الانتاج القابل للتصدير من جهة وارتفاع تكلفة الانتاج من جهة أخرى في ظل الاعتماد على استيراد مدخلات الانتاج بأسعار مرتفعة.

• يؤدي رفع القيود على السلع الموردة الى الجزائر الى اغراق السوق المحلية بالسلع الزراعية و الغذائية مما يؤدي الى انخفاض الأسعار و تدهور الطلب على السلع الزراعية المحلية.

• يعتبر تطبيق اجراءات حماية الصحة والنبات، من اهم التحديات التي ستواجه القطاع الزراعي الجزائري، بسبب الارتباط الوثيق بين المعايير الصحية والتطور التكنولوجي الذي تفتقر اليه الجزائر، بسبب قلة الموارد اللازمة للقيام بالأبحاث والتطوير، وعليه قد تتأثر الجزائر من استخدام الدول المتقدمة للإجراءات الصحية كقيد على دخول المنتجات الزراعية لأسواقها خاصة على المدى البعيد.

2-1 - الآثار الايجابية للقطاع الزراعي:²

عائشة العانز، الآثار المحتملة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي،¹ مرجع سابق، ص 60.

خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة² ماجستير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 83.

- إمكانية زيادة الصادرات الزراعية للجزائر بعد الاهتمام بالمواصفات القياسية وكذلك الاهتمام بالقيود البيئية.
 - زيادة إمكانية ارتفاع صادرات الجزائر الى أسواق الدول المتقدمة.
 - زيادة الكفاءة الانتاجية للمنتجات الزراعية في الجزائر، بسبب زيادة المنافسة مما يساهم في فعالية أداء المشروعات في الجزائر، و ذلك ينعكس ايجابيا على الناتج المحلي الخام و من ثم على مستوى المعيشة للذين يعتمد مداخيلهم على الزراعة.
 - ان خفض الرسوم الجمركية على مدخلات الانتاج يؤدي الى انخفاض محتمل في تكاليف الانتاج.
 - إمكانية زيادة النفاذ للمنتجات الزراعية من الجزائر الى اسواق الدول المتقدمة، و هذا نتيجة لاتفاقيات التي اعطت إمكانية اكبر نسبية لصادرات الجزائر، نتيجة الالغاء التدريجي للدعم و قيود النفاذ للأسواق.
 - الاستفادة من التدرج في خفض التعريفات على الواردات الزراعية، و الاعفاء من تحويل القيود غير التجارية على المنتجات الزراعية الى قيود تعريفية بالنسبة الى بعض المنتجات الزراعية.
 - من المحتمل ان يتأثر القطاع الزراعي الجزائري بالإيجاب نتيجة تحرير قطاع الخدمات، حيث ان توفير خدمات التسويق و الترويج، و التأمينات و النقل، خدمات التدريب و التكوين، يمكن ان يساهم بطريقة مباشرة في تطوير وسائل الانتاج و زيادته.
 - قد يؤدي تطبيق اتفاق الاستثمار الاجنبي المباشر الى دخول مستثمرين وشركات متخصصة الى حث المزارعين على استخدام استعمال طرق ووسائل الانتاج المتطورة قصد الرفع من مستوى الانتاج وتنافسيته.
 - قد يؤدي رفع الدعم عن المنتجات التصديرية المباشر وغير المباشر الى حدوث فائض في الموازنة يمكن استخدامه في تمويل أنشطة أخرى¹.
- 2- الاثار المحتملة للانضمام على القطاع الصناعي:

آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة¹ الجزائر- مصر، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2010-2011، ص 289.

يمكن تحليل أهم الآثار المحتملة على القطاع الصناعي من خلال رصد الآثار السلبية والايجابية.

جدول رقم 5: القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام 2000-2016.

السنوا ت	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		اجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)
2000	21935	40.77	3896	7,24	25831	48
2001	19261	35,2	3323,1	6,07	22584,1	41,27
2002	19091,2	33,6	3456	6,08	22547,2	39,68
2003	24790,5	36,5	3658,2	5,4	28448,7	41,9
2004	32935,3	38,6	4185,5	4,9	37120,8	43,5
2005	16578,7	45,2	4347,8	4,2	50926,5	49,4
2006	54521,2	46,48	4537,1	3,87	59058,3	50,35
2007	63651,2	47,45	5378,6	4	69029,8	51,45

49,3	83994,7	3,8	6540,4	45,5	77454,3	2008
34,2	47708	4,2	5814	30	41894	2009
39,7	64221	5	8036	34,7	56185	2010
40,3	79625	3,6	7126	36,7	72500	2011
38	79351	4	7785	35	71567	2012
32,9	74394	4	9035	28,9	63359	2013
24,3	44171	4,3	7760	20	36411	2015
20,5	33022	5,5	8884	15	24138	2016

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات التالية:

- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2000 الى 2009.
 - تقرير الاقتصاد العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010 الى 2016 .
- ينبغي أن نشير ان الصناعة الاستخراجية المتمثلة في المنتجات البترولية و الغازية لا تدخل ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية اي ان هذا القطاع لا يستفيد من المزايا التي تقدمها المنظمة و هذا يعني أن 97% من صادرات الجزائر لا تستفيد من مزايا الانضمام. حيث نلاحظ في الجدول أعلاه أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي عرفت نتائج متذبذبة خلال الفترة 2000-2002 و يرجع هذا الى عدة اسباب منها الى هشاشة البنى التحتية الصناعية، و غياب العوامل الفنية التي تتعلق بالموصفات و المقاييس الدولية و ضعف الجودة مما جعلها حبيسة السوق المحلي. الا أنه و مع خلال الفترة 2003-2008 عرفت القيمة المضافة للقطاع الصناعي زيادات معتبرة حققت أقصاها سنة 2008. لكن عادت و انخفضت سنة 2009 بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية جراء الازمة المالية العالمية، أما خلال الفترة 2010-2016 عرفت القيمة المضافة تدبذب بين الارتفاع و الانخفاض. كما يتضح لنا من الجدول أن القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية بلغت أقصاها سنة 2008 بمبلغ قدر ب 77.454 مليار دولار و يعود هذا الى ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية، لتتخف خلال السنوات الموالية

لتصل الى 24.138 مليار دولار سنة 2016. هذا وتساهم الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2008 بنسبة تقدر بين 30% الى 45% اما خلال الفترات الموالية فقد ساهمت بنسب ضئيلة و وصلت 15% سنة 2016. أما فيما يتعلق بالقيمة المضافة للصناعة التحويلية فقد عرفت ارتفاعا محسوسا خلال الفترة 2000-2016 حيث بلغت سنة 2013 اقصاها بقيمة 9.035 مليار دولار اما خلال سنة 2016 قدرت بمبلغ 8.884 مليار دولار بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي قدرت ب 5.5% و تبقى هذه النسب ضئيلة مقارنة بالدول العربية الأخرى و يرجع ذلك الى محدودية القاعدة الانتاجية للجزائر التي لاتزال تركز على الصناعات الخفيفة ذات القيمة المضافة المتدنية حيث ما زالت الجزائر من الدول المصدرة للسلع الأولية بشكل رئيسي و مستوردة للسلع المصنعة حيث انها تستورد أكثر مما تصدر، لكن يمكن أن تتحسن مستقبلا اذ ما تم توظيف عوائد الصناعة الاستخراجية في الصناعة التحويلية، خصوصا في الصناعة ذات القيمة المضافة العالية و المرتبطة بإنتاج النفط و الغاز، مثل البتروكيماويات و الصناعة المعدنية الكثيفة. وهذا ما يؤكد أن للصناعة الاستخراجية أثر كبير في تنمية الصناعة التحويلية.

2-1 الاثار السلبية للقطاع الصناعي¹

- سيؤدي انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة الى فتح السوق الجزائرية أمام الدول الأعضاء في المنظمة مما يؤدي الى اغراق السوق بالسلع الأجنبية ذات الجودة العالية و الأسعار المنخفضة، و هو ما يؤدي الى كساد الصناعة الجزائرية بسبب تفضيل المستهلك للمنتج الأجنبي على المحلي.
- اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات التي تمثل حوالي 97% من اجمالي الصادرات يجعلها بعيدة عن الاستفادة من المزايا التي يمنحها الانفتاح التجاري ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، كما أن ضعف حجم الصادرات الصناعية يجعلها غير قادرة للوقوف في وجه المنافسة الدولية نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج وعدم خبرة المؤسسات الجزائرية في مجال التكنولوجيا والتسويق.

آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة ¹ الجزائر- مصر، مرجع سابق، ص 301.

● الغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية يزيد الى شدة المنافسة بين المنتج المحلي و المنتج الأجنبي، الأمر الذي يجعل المؤسسات الوطنية تتكبد خسائر ضخمة وبالتالي خروج هذه المؤسسات من المنافسة وبالتالي يتم غلق هذه الأخيرة، هذا ما يجعل الجزائر تتجه الى الاستيراد من الدول المتقدمة التي تتمتع بالجودة العالية وقلّة التكاليف مما يؤدي الى انخفاض الصادرات الجزائرية وبالتالي انخفاض الدخل وانخفاض حجم العمالة وانخفاض مستوى المعيشة.

2-2 الأثار الايجابية للقطاع الصناعي:

● من المتوقع أن يكون هناك تأثير على صادرات الجزائر من المنتجات البتروكيمياوية، فتحريم التجارة العالمية ورفع القيود و الحواجز أمام دخول هذه المنتجات الى الأسواق العالمية، سيؤدي الى زيادة الصادرات الجزائرية لمختلف الأسواق بسبب قدرتها التنافسية، كما ستستفيد الجزائر من الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على المنتجات الكيماوية الناجمة عن تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة تصل الى 30%.

● سيؤدي الغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية الى دخول المؤسسات الصناعية الجزائرية في شراكة مع المؤسسات الاجنبية و مثال على هذا الشراكة بين مؤسسة "ENAD" والمؤسسة الألمانية "HENKEL" لمواد التنظيف.

● يمثل تحرير الكثير من القطاعات دافعا للصناعات المحلية على رفع مستوى الانتاج و الجودة و تحسين الكفاءة في تخصيص الموارد و من ثم ارتفاع مستوى المعيشة.

● من المحتمل أن يترتب على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني و التوسع في قاعدة تقسيم العمل و التخصص، مما قد يؤدي الى تقليص التكاليف و الأسعار و زيادة الطلب على السلع الصناعية الجزائرية، بالإضافة الى امكانية استفادة المستهلك من المنتجات بأسعار منخفضة من جراء خفض

الرسوم الجمركية و شدة المنافسة الدولية.

ان المنتبع لمشهد التجارة الخارجية الجزائرية يؤكد مدى سيطرة قطاع المحروقات على اجمالي الصادرات الجزائرية، حيث تمثل الصادرات خارج المحروقات نسب ضئيلة و محدودة جدا. كما أن مؤشرات الثروة الزراعية تشير الى أن الهوية الاقتصادية للجزائر

هوية زراعية لكن العجز الذي حققه الميزان الزراعي الجزائري خاصة في السنوات الاخيرة من الدراسة يوضح التناقض بين الهوية الزراعية و بين النتائج المحققة. وهنا تجدر الاشارة الى أن الآثار المتوقعة من مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة تخلف آثار سلبية تؤثر على الاقتصاد الجزائري و آثار ايجابية احتمال الاستفادة منها اذ تسنى للجزائر بذل جهود لتحويل المنافع المحتملة لصالحها.

خاتمة:

أسفرت نتائج جولة الأوروغواي المنعقدة في مراكش سنة 1994 عن انشاء المنظمة العالمية للتجارة التي م تتولى ادارة النظام التجاري في العالم باعتبارها المرجعية الوحيدة التي تحكم قواعد و إجراءات تحرير التجارة الخارجية.

و في هذا الاطار يبقى مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة من الملفات الغامضة حيث سعت الجزائر الى أقله تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا، لكن في ظل هشاشة النتائج الاقتصادية المحققة و عدم تنوع الصادرات خارج المحروقات حيث ان هذه الاخيرة لا تستفيد من مزايا اتفاقيات الأوروغواي. و عليه فان مركز الجزائر ضعيف لاسيما مع استمرار تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية و بالتالي تجد الجزائر نفسها أمام مخوفات عديدة بين البقاء في معزل عن التطورات الاقتصادية الحالية و بين الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

الاقتراحات:

بعد دراسة الموضوع يمكن ان تقترح بعض التوصيات و الاقتراحات للجزائر التي نعتقد انها تتناسب مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد الدولي. و يمكن تلخيص هذه الاقتراحات فيما يلي:

- على الطرف الجزائري مواصلة المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة برؤى متوازنة و براعة في التفاوض؛

- الاستمرار في تعديل و تكييف المنظومة القانونية و التشريعية بما يتلاءم مع مقتضيات الانضمام؛

- اصلاح المنظومة المصرفية و الجبائية و الجمركية؛

- العمل على تنويع هيكل الانتاج الزراعي و الصناعي و اعادة تشكيل قائمة الصادرات؛

- مواصلة العمل في اطار التأهيل الاداري للمؤسسات الاقتصادية و تطوير النسيج الصناعي الوطني؛
- الاستمرار في مراجعة السياسات الاقتصادية اللازمة لتشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي لتطوير الهياكل الانتاجية.

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- اكرام مياشي، الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر.
- 2- آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر- مصر، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2010-2011.
- 3- بن عمر الأخضر، أثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- 4- جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012.
- 5- خزار محمد، الأثار المحتملة للمنظمة العالمية على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- 6- خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011-2012.
- 7- سليم سعداوي، الجزائر و منظمة التجارة العالمية ، معوقات الانضمام و افاقه، دار الخلدونية، الطبعة الاولى، الجزائر، 2008.
- 8- عائشة العانز، الأثار المحتملة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي، مذكرة تخرج ماستر اكاديمي، جامعة، الوادي، الجزائر، 2014-2015.
- 9- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، من أوروغواي لسياتل وحق الدوحة، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 10- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية و أثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن 2009.

المقالات:

- 11- ابراهيم العيسوي، الجات و أخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2001.
 - 12- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا، تحديات و فرص النظام التجاري العالمي: الزراعة، نيويورك، 2003.
 - 13- عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، اثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 2.
 - 14- فرارحة ايمان، طيبي فايضة، أفاق التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، 2014-2015.
 - 15- فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو متوسطية و الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11.
 - 16- مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2002.
 - 17- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف و العراقيل، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03/2004.
- التقارير:**
- 18- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2000 الى 2009.
 - 19- تقرير الاقتصاد العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010 الى 2016.
 - 20- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2009.
 - 21- التقرير العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2008-2009-2010.
 - 22- الملاحق الاحصائية التابعة لصندوق النقد العربي: 2010-2011-2012-2014-2016.
 - 23- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة قاعدة البيانات الزراعية 2012.
 - 24- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة قاعدة البيانات الزراعية 2014.
 - 25- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة قاعدة البيانات الزراعية 2017.